

مقدمة المترجم

هل الرأسمالية فى طريقها لتدمير نفسها؟ قد يبدو السؤال مثيراً للدهشة ، بل استفزازياً فى وقت تعلن فيه كبرى الشركات فى العالم ، بما فيها فرنسا ، عن أرباح غير مسبوقه ، وتمنح مديريها مكافآت مجزية جداً ، وتوزع على حملة أسهمها أرباحاً قياسية

وفى حين يصاب النمو الاقتصادى - فى أوروبا على الأقل - بالركود ، ويكثر نقل المصانع للبلدان البازغة ، وتزداد البطالة ، وعدم استقرار العمالة ، نفهم جيداً لماذا يزداد ويُحمى الجدل حول شرعية الاستيلاء على هذه الثروات .

وفى هذا الكتاب الذى يحلو البصائر بوضوحه ، لا يتردد المؤلفان فى شرح هذه المفارقة . ففى الوقت الذى تبدو فيه الرأسمالية فى أوج ازدهارها ، نجدها تتعرض لأكبر الأخطار ، ونحن معها . فهى رأسمالية بلا مشروع ، لا تستخدم ملياراتها فى أى شىء نافع ، ولا تستثمر ، أو تعمل من أجل المستقبل . وفى مواجهة القلق الاجتماعى ، لا تعالج الحكومات عادة إلا الأعراض ، حيث لا تصل إلى أعماق المشكلة .

وتكمن المشكلة فى لا معقولية تصرفات كبار المستثمرين الذين يطلبون من الشركات تحقيق نتائج مرتفعة للغاية ، والنتيجة أنها تبحث عن العائد بعد ثلاثة شهور بدلاً من الاستثمار طويل المدى ، وأنها تلجأ لنقل المصانع ، والضغط على أجور العمال ، وتتخلى عن خلق فرص

العمل فى الزمن الحاضر، وفى بلدها الأصلى . ولهذا يرى المؤلفان ضرورة الإسراع بإصلاح سياسة الادخار بعمق، وفرض قواعد جديدة لحسن إدارتها، سواء على المديرين أو أجهزة الإشراف . ودون هذه الإجراءات لن يمكن تجنب حدوث أزمة جديدة للرأسمالية، مع كل ما يعنيه ذلك من نتائج .



التعليق السابق هو الوارد على الغلاف الخلفى للكتاب، وهو يعبر عن وجهة نظر فرنسية، ولكن الموضوع له أبعاد أكبر من وجهة النظر المصرية، فنحن مبتدئون فى التعامل فى البورصات، وما زال الكثيرون واقعين تحت وهم تكوين الثروات فى البورصة، وبالذات بالمضاربة الذكية . وهم يجهلون أن المضاربة لا يستفيد منها إلا كبار المسيطرين على الشركات (الذين يتلاعبون بالتقارير ربع السنوية التى تصدر اليوم طبقاً للمعايير الجديدة للمحاسبة المفروضة فى أوروبا، والتى نقلناها فى مصر)، ويدفع ثمنها صغار المدخرين الذين يعيشون لفترة، تحت وهم أن مدخراتهم تنمو، وأنهم صاروا أثرياء، وفجأة يصحون على أن ثروتهم المزعومة قد تخرت وصارت صفراً، بما فى ذلك مدخراتهم الأصلية !

وكان شعورى بضرورة الإسراع بالنشر يعود لحدوث بعض الهزات الخطيرة التى أصابت بعض البورصات العربية فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وأصابت البورصة المصرية بسببها بعض الهزات العنيفة . وكان ذلك دليلاً على الأخطار التى يتعرض لها المستثمرون المصريون، ويحتاج الأمر إلى تبصيرهم بما يتعرضون له من مخاطر لا عهد لهم بها من قبل .

وكنت قد أكملت ترجمة هذا الكتاب فى أوائل عام ٢٠٠٧، ولكن بدت بعض التعقيدات الإدارية، أخرت نشره حتى اليوم . ولعل هذا التأخير قد أفاد

من جهتين، فالمخاطر التي يتعرض لها النظام الرأسمالي بأكمله نتيجة لأزمة القروض العقارية في الولايات المتحدة، والتي انعكست على بقية بلدان السبعة الكبار الذين يشاركون في المضاربة على الأدوات المالية المحفوفة بالمخاطر و«المضمونة» بهذه القروض غير المضمونة أصلاً، قد انفجرت يوم ١٥ سبتمبر الماضي بانفجار «بالونة» الرهن العقاري وما ترتب عليها من إفلاس عدة بنوك أمريكية (عدد البنوك الأمريكية التي أفلست منذ يناير ٢٠٠٨، ستة عشر بنكاً!)، وأكبر شركة تأمين في العالم، الأمر الذي اضطر الحكومة الأمريكية لضخ ٧٠٠ مليار دولار في البنوك الأمريكية المنهارة، وكذلك اعتمدت البلدان الأوروبية ما مجموعه ١٤٠٠ مليار يورو لمنع بنوكها من الانهيار. وهذه الفقاعة المالية هي مجرد قمة جبل الجليد حيث تخفى وراءها مرحلة كساد عالمي تتضاءل أمامه أزمة أعوام الثلاثينيات، كما قال آلان جرينسبان الرئيس السابق لبنك الاحتياط الفيدرالي. وهذا الكساد الذي بدت مظاهره منذ عام ٢٠٠٦، رغم جميع محاولات التغطية عليه، انعكس على أسعار المواد الخام ومن أهمها البترول الذي هبط من ١٤٧ دولاراً للبرميل في يوليو الماضي إلى ٦٠ دولاراً اليوم، ومعه بقية المواد الخام، وحتى المواد الغذائية الرئيسة. ولعل صناعة السيارات من الفروع التي أصابها الكساد قبل غيرها، حيث خسرت جنرال موتورز، الشركة الأولى في العالم، ١٥ مليار دولار هذا العام.

وما يميز الأزمة الحالية عن جميع سابقتها هو حدوثها في قمة المعركة الانتخابية الأمريكية (في نهاية عام ٢٠٠٨)، بما يعني أن جميع الجهود لتأجيل الانفجار لما بعد الانتخابات في ٤ نوفمبر قد فشلت، الأمر الذي سيؤدي حتماً لفشل الحزب الحاكم في كسب الانتخابات، لأن الشعب الأمريكي سيحمله مسئولية حدوث الأزمة. وسينحمل الحكام الأمريكيون كذلك المسئولية عن فرصهم لسياسة الرأسمالية النيولبرالية المنفلتة التي فرضوها على العالم فيما يعرف بوفاق واشنطن. وقد رأينا ساركوزي اليميني يعلن أن أيام «دعه يعمل، دعه يمر» قد ولت بلا رجعة.

والفائدة الثانية هى أن النشر اليوم يبرز أهمية هذا الكتاب الذى يكاد يتنبأ بأزمة الديون العقارية هذه (انظر الفصل الرابع)، ويشرح بإسهاب آلية الإصدارات الورقية المتتابعة (المشتقات) التى تلجأ إليها البنوك لاستعادة أموالها بسرعة، مع إخفاء المخاطر المستترة وراء هذه الأوراق التى تعطى المضاربة بها أوهام الثراء التى سريعا ما ينكشف زيفها (انظر الفصل الخامس).

والكتاب لا يصدر من وجهة نظر معادية للرأسمالية، بل بالعكس، فهو يصبر الرأسماليين بخطورة التوجهات الحالية، التى تدعمها الرأسمالية المعولة فى شكلها النيوليبرالى المتوحش السائد حالياً. وهو يدعوها للتوقف عن اللهاث وراء الأرباح السريعة عن طريق المضاربة على الأوراق المشتقة وغيرها من الأدوات المالية والرجوع للطريق التقليدى عندما كانت الرأسمالية تقود عملية الإنتاج، وبالتالى تلعب دوراً إيجابياً فى تنمية المجتمع.

والكتاب يشرح بالتفصيل، وبالكثير من الأمثلة الحية، الاتجاهات الخاطئة، بل المنحرفة، التى تؤدى للمخاطر المحيقة بالرأسمالية حالياً، والتى بدأت بالفعل أزمة للنظام الرأسمالى تتضاءل أمامها الأزمة العالمية لعام ١٩٢٩، فهو يحلل أزمة النمر الآسيوية (الفصل الخامس) وآثار «التقليد الرشيد» الذى يجعل جميع المستثمرين يشترون معاً ذات الأوراق، ويبيعون فى الوقت ذاته أوراقاً أخرى بعينها، والتقلبات الخطيرة التى تنشأ عن ذلك. وهو يكشف بالتفصيل فضائح الشركات الكبرى المدلسة، حيث خسر مساهمو شركة إنرون، ومن بينهم الكثير من موظفيها وكذلك صندوق معاشاتهم، ٤٠ مليار دولار. كما خسرت البنوك المقرضة لشركة وورلد كوم أكثر من ٦ مليارات دولار. أما شركة برمالات فقد زورت ميزانيتها لإخفاء ديون مقدارها ١٢ مليار دولار، واضطرت الحكومة الإيطالية للتدخل لإنقاذها حماية لمئات الآلاف من عمالها والمتعاملين معها.

ولعل هذا الكتاب يقنع بعض الرأسماليين المصريين اليوم بتتبع خطى طلعت حرب وجيله من الرواد، والتوقف عن سياسة سحب الأموال العامة من

البنوك والهرب بها للخارج سواء للمضاربة أو الاختزان . وبالطبع ، فهذا يقتضى توقف الحكومة عن اتباع سياسات صندوق النقد الدولى بترك الحرية المطلقة لانتقال رءوس الأموال للخارج ، وسياسات منظمة التجارة العالمية التى تلغى أية حماية جمركية لصناعاتنا الناشئة بحجة حرية المنافسة فى سوق لا مجال فيه إلا للكبار ، ولسنا منهم . ولعل فى نكبة استيراد القمح هذا العام بعد أن تخلت الحكومة عن شراء المحصول بأسعار مجزية فى العام الماضى ودفعت الفلاحين بذلك لزراعة محاصيل التصدير المزعومة ، واضطرت هى لاستيراد القمح بأضعاف ثمن القمح المصرى ، لعل فى ذلك درساً تستوعبه الحكومة ، ولا يبدو أنها استوعبته ، فقد قال وزير المالية فى حديث تليفزيونى مؤخراً : إن الأسعار العالمية للقمح قد انخفضت كثيراً ، والحكومة ستستفيد من ذلك الانخفاض لتخفيض أعباء دعم الخبز !

وأخيراً أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ ماجد شوقى رئيس بورصتى القاهرة والإسكندرية لمساعدته القيمة بإمدادنا بالعبارات العربية لبعض التعبيرات الإنجليزية المتخصصة .

سعد الطويل

٢٠٠٨/١٠/٢٨

المقدمة

هل الرأسمالية في طريقها لتدمير نفسها؟ قد يبدو السؤال مثيراً للدهشة، بل استفزازياً، في الوقت الذي تعلن فيه الشركات الكبرى في العالم - وفي مقدمتها الشركات الفرنسية - عن تحقيق أرباح مرتفعة جداً، وتوزع على حملة أسهمها أرباحاً قياسية، في حين يجد العاملون بأجر قدرتهم الشرائية تندهور في جو من القلق المتزايد، بسوده ترايد عمليات نقل المصانع، والبطالة المرتفعة، وتزايد التهميش بجميع أشكاله. وحيث إن الأرباح تتزايد بقوة مع تعثر النمو، فلا غرابة أن يتزايد الجدل حول شرعية هذه «الفسمة» للثروة. ومع ذلك، ففي هذه اللحظة التي تتمنع فيها الرأسمالية برحاء لم يسبق له مثيل، وبسيطرة لا حدود لها، تبدو لنا معرضة للخطر كما لم يحدث من قبل، ونحن معها. . .

إننا نجد أنفسنا أمام رأسمالية بلا مشروع، وهي لا تستخدم ملياراتها في أي شيء مفيد، ولا تستثمر، ولا تحضر للمستقبل بما فيه الكفاية. وتجري النقود كالأنهار في الاقتصاد العالمي، ولكنها نادراً ما تستخدم في الاتجاه الصحيح، وخاصة في بلدان أوروبا القارية، لتساعد على تكيف الاقتصاد، عن طريق الاستثمار في استخدام الحواسيب، وبناء المصانع، والبنية التحتية، والبحث والتطوير. ولكنها بدلاً من ذلك تغذي شراء المستثمرين، في سباق محموم من أجل الأرباح المالية في المدى القصير.

إنها الشيذوفينيا التي تسود، فلم يحدث أبداً أن يكثر الكلام عن التنمية المستدامة، في الوقت الذي نجد أنفسنا فيه أسرى النظرة قصيرة المدى، و«خلق الثروة» المالية، في حين تيسر العولمة هذه الانحرافات، لدرجة تجعل منها المبرر لشراء المستثمرين. ولكن

هذه الانحرافات تعرض للخطر - في الواقع - ضمان نمو رأس المال وربحيته في المدى الطويل، وبذلك تدفع الاقتصاد العالمي إلى المأزق.

وسنحاول هنا تحليل أسس هذه الآلية، وأن نفهم لماذا تفقد الأسواق المالية الرؤية المتبصرة أمام الربحية في المدى القصير. ولماذا تهرب من المشروعات ذات المدى البعيد مع ما يحمله ذلك من مخاطر وقوع حوادث (أزمات) مالية جديدة، والأهم هو التضحية - ودفع الشركات للتضحية - بالمستقبل.

والبيئة المالية للاقتصاد العالمي صارت بيئة ذات نظرة قصيرة المدى للاستثمارات المالية، وبالتالي تتطالب ربحية عالية جداً لرأس المال. وتلعب العولمة دور «الميسر» لهذا الانحراف. لقد سمح نقل المصانع للبلدان الأقل تطوراً، وهبوط القدرة التفاوضية للعاملين بأجر في البلدان المتقدمة، بالحصول على ربحية أعلى لرأس المال، ولكنه من الأوهام الاعتقاد بأن ذلك أمر يمكن أن يستمر بشكل دائم.

وهذا التطور يؤدي في الواقع للتدمير الذاتي، حيث إن فلسفة الادخار - بل جوهره - هو التحضير لاحتياجات المدى البعيد، مع ضمان تمويل المعاشات، أي ضمان القدرة الاستهلاكية في الجزء الأخير من الحياة. ومع ذلك، فالشائع أن الرأسمالية هي النظام الأكثر كفاءة لتوزيع الموارد النادرة، ومن أهمها الادخار. ولكن هذا الجري المَرَضِي وراء الربحية في المدى القصير، يفسد النظام بالكامل (وبالتالي يعطي الحجاج لأعداء النظام). فانشركات لم يعد لديها الحافز للتفكير في المشروعات التي تحقق التنمية والربحية على المدى البعيد، والمنتمرون يركزون على القرارات قصيرة المدى، ولا يخصصون الكثير لقرارات الاستثمار في المدى البعيد، بل بالعكس. وهذا المنطق للربحية قصيرة المدى يحمل في طياته نهايته القريبة؛ لأنه يضحي بالمستقبل. ونحن بهذا لا ندين الرأسمالية، بل ندق جرس الإنذار.

ومع ذلك، فالرأي العام بسوده شعور عميق بالقلق، ويشعر المسؤولون - وكذلك المواطنون العاديون - بأنه لا بد من عمل شيء ما. فما الذي ينبغي عمله لكي تخدم أرباح الشركات قضية الرخاء العام، والنمو، وتوفير فرص العمل؟ وتحت ضغط الجدل المحتدم، واقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، تحاول الحكومة الفرنسية معالجة الأعراض، خاصة عن طريق تشجيع توزيع أفضل للشروات المنتجة بزيادة القدرة

الشرائية . كما تُتخذ في فرنسا - وكذلك في الولايات المتحدة وغيرها من بلدان العالم - بعض الإجراءات لتحسين أساليب الإدارة المالية، وضمان الشفافية، ولتجنب تكرار الكوارث المالية التي حدثت عند انفجار فقاعة الإنترنت (*) (إنرون، وورلد كوم، ...). ومن المفهوم، أن جميع هذه الإجراءات مفيدة، ولكن مداها محدود، فهي - كما سنبين فيما يلي - لا تعالج السبب العميق للمرض، ألا وهو الالتقاء بين قصر مدى الرؤية، وازدياد جشع المستثمرين المحترفين .

وهذا هو السبب في ضرورة الإسراع بإصلاح عميق لنظم إدارة الادخار، ووضع قواعد جديدة للإدارة . ويجب أن تفرض هذه القواعد على المتصرفين أن يلتزموا بمستويات للربحية تتماشى مع الرشد الاقتصادي، وأن يضعوا أهدافاً للربحية تختلف مع اختلاف مدى الاستثمار . كما يجب أن تسمح هذه القواعد للشركات بالعودة للاستثمارات «العادية»، ولمشروعات التنمية بعيدة المدى . وهذا يفترض - ضمن متطلبات أخرى - تغييراً جوهرياً في الاتجاهات الحديثة لهذه القواعد . وهو يفترض كذلك أن يعي جميع الفاعلين - المدخرون، والمستثمرون، ومديرو الشركات، والمشفرون على الأسواق المالية، وغيرهم - الأخطار المترتبة على الانحراف الحالي، وأن يتحملوا مسؤولياتهم .

والسبيل الوحيد لضمان استمرار الاقتصاد العالمي في بداية هذا القرن الجديد، هو إشراك حائزي الادخار في مراقبة القرارات طويلة المدى للمقترضين، وللشركات، وكذلك للمسؤولين الماليين الذين يسندون إليهم إدارة الادخار ذي الأهداف بعيدة المدى . وإذا لم يتحقق ذلك، سيتعرض الاقتصاد العالمي إما إلى أزمة مالية جديدة عندما تتحقق المخاطر المحففة التي تسمح بالربحية المرتفعة، وإما إلى انخفاض متوال في أرباح الشركات وفي النمو عندما تتوقف الاستثمارات التي ترفع الإنتاجية على المدى الطويل . وإذا ما كانت الرأسمالية مُعرضة للخطر، فإن ذلك ناتج - كما كان الأمر على الدوام - عن تجاوزاتها هي ذاتها .

(*) فقاعة الإنترنت هي الانفجار الذي أصاب البورصات العالمية في عام ٢٠٠١ عندما انهارت أسعار أسهم شركات تكنولوجيا الاتصالات التي بلغ إنتاجها ١٢ ضعف احتياجات السوق الأمريكية من هذه المعدات .